خصائص النظام البرلماني على مستوى السلطة التنفيذية

أطلق البعض على النظام البرلماني اسم " حكومة الرأي العام" أو حكومة الوزارة" لأنها تلعب الدور الأساسي في التعاون بين رئيس الدولة والبرلمان. لذا تبرز خصائص النظام البرلماني في ثنائية السلطة التنفيذية وفي تدخل السلطة التشريعية في أعمال السلطة التنفيذية، نعرض ذلك فيما يلي:

أولا: ثنائية السلطة التنفيذية

يقوم هذا النظام على ثنائية السلطة التنفيذية.

1- رئيس الدولة

رئيس الدولة قد يكون ملكا في النظام الملكي ورئيس جمهورية في النظام الجمهوري.

فالقاعدة تقضي بأنه "حيث توجد السلطة توجد المسؤولية"، وحيث لا مسئولية فلا سلطة، وبالتالي أضحى الرئيس الاسمي للدولة، وباسمه تمارس جميع الاختصاصات، ولكنه لا يستطيع أن يمارسها بمفرده، بل لا بد أن يتحمل أحد الوزراء مسئولية تصرفاته، وهكذا انتقلت السلطة الفعلية إلى الوزراء بإشراف رئيسهم الذي أطلق عليه تسمية رئيس مجلس الوزراء أو الوزير الأول.

- **حدود مسؤولية وصلاحيات رئيس الدولة:**

1. في النظم البرلمانية الجمهورية يسأل فيها رئيس الدولة جنائيا، أما النظم البرلمانية الملكية فلا يسأل فيها الملك جنائيا.

2. رئيس الدولة يكون مستقلا تجاه البرلمان من ناحية وتجاه مجلس الوزراء من ناحية أخرى، أما استقلاله أمام البرلمان فيعني أن البرلمان لا يستطيع عزله من منصبه بوصفه رئيسا للدولة، كما أنه غير مسؤول سياسيا أمامه، أما استقلال رئيس الدولة أمام الحكومة فيعني ذلك وجوب الفصل بين منصب رئيس الدولة ومنصب رئيس الحكومة ولا يجوز الجمع بين المنصبين في آن واحد.

3. يملك رئيس الدولة الحق في تعيين رئيس الوزراء الذي يقوم بتعيين وزرائه لمباشرة شؤون الحكم الفعلية.

الحكومة

هي المحور الفعال في مجال السلطة التنفيذية.

يوجد على رأسها رئيس الحكومة الذي يختار أعضائها ويقدمهم للموافقة الشكلية لرئيس الدولة، ويتكلم باسم الحكومة كلها أمام البرلمان.

حيث يتم تعيين رئيس الحكومة- وبناء على ما تحدده قوانين الانتخابات - إما من قبل رئيس الدولة بعد فوز الحزب الحاصل على أكثرية المقاعد النيابية من بين عدة أحزاب تختلف فيما بينها أيديولوجيا، أو أن نظام الاقتراع يسمح بإعطاء أحد الأحزاب أغلبية مطلقة،

تتركز السلطة الحقيقية في هذا النظام بيد الحكومة ورئيسها، أما رئيس الدولة فهو رمز للسيادة فقط بمعنى أنه يسود ولا يحكم ولا يجوز له ممارسة أي مظهر من مظاهر الحكم إلا عن طريق وزرائه، ولا تنفذ تصرفاته إلا إذا وقع معه رئيس الحكومة في حالة ما إذا كان الأمر يتعلق بالسياسة العامة للدولة.

ثانيا: خصائص الحكومة

تتميز الحكومة في النظام البرلماني بالانسجام في الأهداف بين الوزراء، وبالمسؤولية الجماعية للحكومة أمام البرلمان.

1- الانسجام في الأهداف بين الوزراء

هذا هو الأصل في النظام البرلماني، وهو لا يتحقق إلا إذا كانت الوزارة لا تمثل إلا حزبا واحدا له أكثرية المقاعد في البرلمان، كما هي الحالة في ابريطانيا، حيث يسود نظام الحزبين أما في الحالات الأخرى والتي تتكون الوزارة فيها من ائتلاف عدة أحزاب فإنها تكون عرضة لانفصام هذا الانسجام إما داخل الوزارة أو داخل المجلس.

2- المسؤولية الجماعية للحكومة أمام البرلمان

يتمثل التعبير الأساسي عن الديمقراطية في تطبيق مبدأ مسؤولية الجهاز التنفيذي أمام الشعب من خلال البرلمان، ومن خلال إمكانية البرلمان أن يرغم الحكومة على الاستقالة بالتصويت على حجب الثقة، وهنا تكون المسؤولية السياسية جماعية تخص الحكومة رئيسا ووزراء،

إذن الجهاز التنفيذي، عليه مسؤولية أمام البرلمان عن أعماله في الأنظمة البرلمانية، لكون البرلمان يمثل الشعب صاحب السيادة من خلال نوابه.

ثالثا: مظاهر تدخل السلطة التنفيذية في أعمال السلطة التشريعية

تتدخل السلطة التنفيذية في أعمال السلطة التشريعية، على الشكل التالي:

1- تشكيل البرلمان: في النظام البرلماني، قد يتكون البرلمان من مجلس واحد أو من مجلسين، ولابد من اختيار أعضاء البرلمان بطريق الانتخاب. وقد يدعو رئيس الدولة إلى انتخابات مبكرة عند حل المجلس النيابي قبل انتهاء مدته الدستورية. كما تقوم الحكومة بتحديد موعد الانتخابات والإشراف على العملية الانتخابية.

2- حضور أعضاء الحكومة: يحضرون جلسات البرلمان ويشتركون في مناقشات اللجنة البرلمانية المختلفة، وشرح سياسة الحكومة بصدد الموضوعات المطروحة، وهذا يمثل مظهرا هاما للاتصال والتعاون بين السلطتين.

3- الدعوة إلى انعقاد البرلمان: لا يعقد البرلمان دورته العادية بصفة دائمة ومستمرة، إنما تحدد مدتها الدساتير، ويمكن أن تدعوه السلطة التنفيذية إلى عقد دورات استثنائية.

4- تدخل السلطة التنفيذية في سير العمل البرلماني: تملك السلطة التنفيذية الحق في تأجيل اجتماعات البرلمان في حالات الضرورة التي تستدعي ذلك. وفي التدخل في جدول أعمال البرلمان.

5- حل البرلمان: من حق الحكومة حل البرلمان أو بالتحديد إحدى الغرفتين في حالة ثنائية التمثيل، حتى ولو كان حق الحل غير موجود أو أهمل تطبيقه، فالنظام هو دوما نظام برلماني، طالما أن الحكومة هي مسؤولة أمام البرلمان.

6- حق التشريع: يسمح للسلطة التنفيذية المساهمة في الوظيفة التشريعية من خلال إعطائها الحق في اقتراح القوانين اللازمة لعملها وتقديمها للبرلمان والطلب منه إقراراها. ما بين الدورات تشرع الحكومة مكان البرلمان،

وأيضا هناك التشريع بالإذن وهو إعطاء الحكومة الحق في تشريع قانون معين وايضا هناك الحالات الانتقالية في حالة انتقال من برلمان إلى برلمان اخر لذلك يعطى للحكومة الحق في التشريع.